

المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية في الجزائر *Contracting projects between the necessity of overcoming obstacles and contributing to development in Algeria*

د. / علماوي أحمد¹ * & ط.د/ رحيم سعيد²

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ahmedalmaoui@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، saidrahim12013@gmail.com

النشر: 2019/12/31

القبول: 2019/11/21

الاستلام: 2019/10/18

مستخلص:

تسعى المقاولاتية تحت مختلف أشكالها كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد مكانة دائمة لها في النسيج الاقتصادي الوطني موازاة مع استهدافها لحصة متنامية في السوق الدولية بتكثيف صادرات منتوجاتها، غير أن هذا الهدف تواجهه عراقيل مختلفة منها إدارية و تمويلية و تسويقية وغيرها، منها ما يتعلق بالمشاريع المقاولاتية نفسها كتجاهل أهمية الدراسات الاقتصادية و المالية وعدم تقدير مصادر التمويل الضرورية للمشاريع المقاولاتية و كذا قلة الخبرة في تسيير مثل هذا النوع من المشاريع. وعليه، فإن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على طبيعة مختلف العراقيل التي تواجهها المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تحيدها عن بلوغ أهدافها أو تتسبب في فشلها في أحيان أخرى مما يفوت عليها فرصة مساهمتها في دعم التنمية في جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك بالاعتماد على البيانات المنشورة من طرف وزارة الصناعة و المناجم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المشاريع المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، التنمية.

تصنيف JEL : H25 . H32

Abstract: L'entrepreneuriat vise sous toutes ses formes comme les PME à occuper une place permanente et considérable dans le tissu économique national et à décrocher une part croissante dans les marchés internationaux par l'intensification d'y exporter leurs produits. Néanmoins, cet objectif est contraint de plusieurs obstacles administratifs, financiers et de marketing, et bien que d'autres concernent les projets d'entrepreneuriat eux-mêmes comme la non-prise en considération de l'importance des études économiques et financières, la sous-évaluation des ressources nécessaires au financement et le manque d'expérience dans la gestion de ce genre de projets.

Cette étude est venue donc, pour éclaircir la nature des différents obstacles qui entravent les projets d'entrepreneuriat à atteindre leurs objectifs et qui sont parfois à l'origine de ses défaites, et qui les privent à participer au développement économique, social du pays, en s'appuyant des données publiés par le ministère des industries et des mines en Algérie.

Key words: entrepreneuriat, PME en Algérie, développement.

JEL Classification : H25 . H32

1 - مقدمة :

* المؤلف المرسل : د. علماوي أحمد، ahmedalmaoui@yahoo.fr

أولت العديد من الحكومات في العالم اهتماما بموضوع المقاولاتية لتلعب دورها الأساسي في التنمية وإنعاش الاقتصاد، فالمقاولاتية مجال مناسب للإبداع والابتكار، وهي تمثل جزء من البدائل المطروحة لمواجهة الأزمات والأوضاع المعقدة والكفيلة بالتخفيف من حدتها، ويمكن للمقاولات والمؤسسات صغيرة الحجم أن تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية و التأقلم بمرونة مع التغيرات السريعة التي تحدث في محيطها وتسهم في تنويع اقتصاد البلد.

غير أن المقاولاتية التي تقوم على أساس المبادرات الذاتية تعيقها مجموعة من العراقيل ما يستوجب على الجهات المسؤولة المكلفة بتخطيط السياسة الاقتصادية العامة للوطن أن تعمل على تهيئة الظروف المواتية لها ودعمها بإجراءات قانونية ومالية وتنظيمية لإنجاح مشاريع هذه الكيانات الاقتصادية وتحفيزها، فالمقاولاتية في الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة مع دول أخرى ، ولا يتناسب دورها الاقتصادي مع الإمكانيات المالية والبشرية و المادية التي يحوز عليها البلد، فقد فشلت مؤسسات كثيرة أسسها مقولون شباب، وذلك إما بسبب سوء التسيير أو لانعدام التكوين حول النشاط المستثمر فيه، وهذا ما يؤكد وجود صعوبات وعراقيل تقف في مسعى مساهمة هذه الكيانات في تحقيق التنمية، فدورها يظهر جليا من خلال قدرتها على تعزيز النسيج الاقتصادي الوطني برفع مستويات إنتاجة وتحقيق فوائض مالية إضافية لصالحه ، وحلها محل المؤسسات المتعثرة التي فشلت في نشاطها، و تدعيم الصادرات خارج المحروقات، و مساعدة الشباب على الاندماج في عالم الشغل خاصة منهم ذوي الكفاءات العلمية و الخبرات المهنية.

و عليه نتبين لنا إشكالية الموضوع التي يمكن صياغتها كالتالي:

فيما تتمثل أهم العراقيل التي تُفشّل المشاريع المقاولاتية و تُحيدها عن المساهمة في التنمية في الجزائر؟
و للإمام بالموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة تشمل ثلاث محاور:

✓ **المحور الأول:** ماهية المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

✓ **المحور الثاني:** العراقيل و الصعوبات التي تعيق تطور المشروعات المقاولاتية في الجزائر.

✓ **المحور الثالث:** صور مساهمات المشاريع المقاولاتية في التنمية في الجزائر.

المحور الأول : ماهية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكلت المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن اهتماما لمخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لحيوية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، بمساهمته في الدخل الوطني و خلق فرص من أجل استغلال أفضل للموارد المتاحة للمجتمعات، وتدعيم الصادرات بالإضافة إلى أنها مراكز للابتكار والتطوير و تنمية الأفراد.

و نشير إلى أن مفهومي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متداخلان، و تستخدم احصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما يتعلق الأمر بتحليل واقع و تطور المقاولاتية في الجزائر.

1. ماهية المقاولاتية و المقاول:

تمثل المقاولات كيانات اقتصادية تعمل على المزج بين عناصر بشرية و مادية و مالية لغرض انتاج سلع أو خدمات لصالح المستهلكين مع توفير قدر من الأرباح لضمان استمرارها و توسيع أنشطتها، و في التعاريف التي وردت بشأن المقاولاتية نجد بأنها حركية انشاء و استغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو مجموعة أفراد، و ذلك عن طريق انشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة(العربي تيفاوي، 2010، 09) ويمكن أن يُستخرج من هذا التعريف أن المقاولاتية ديناميكية تجعل لكل فترة زمنية أو منطقة جغرافية ما يناسبها من المقاولات، و أنها تظهر نتيجة لفرص مرتبطة إما بوفرة الموارد الأولية المساعدة على انشاء المقولة أو للطلب على منتجات جديدة، و أن الفكرة الابداعية هي نواة تشكيل المنظمات الجديدة و سر نجاحها و استمرارها ، و أنها تتميز بخلق القيمة للاقتصاد والمنظمات والأفراد، الأمر الذي يؤهلها لأن تتال اهتمام المكلفين بتسطير الاستراتيجية الاقتصادية للوطن.

أما المقاول فهو الطرف الآخر الذي يرتبط بالمقاولاتية، و من معانيه أنه هو الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل أو مجموعة أعمال مختلفة (Sophie boutillier et dimitri uzumidis, 1999, P 23) كأن ينجز مرافق عمومية و يضمن تمويل المؤسسات و الجماعات المحلية و الأفراد بما يستحقونه من مواد و مستلزمات و أدوات لأعمالهم، كما يعرف بأنه شخص مبدع و مسير لمؤسسة صغيرة أو متوسطة و يساهم بنسبة كبيرة في رأسمالها، و يقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجيهها أو حل مشاكلها(وفاء رابيس، 2010، ص10)، و ينفرد المقاول بخصوصيات و دوافع شخصية، إدارية و سلوكية تميزه عن بقية أفراد مجتمعه، كالقدرة على القيادة، تميزه بالإبداع و الابتكار، تقدير المخاطر، تغليب الطموح، عدم التوقف في حالة الفشل و اعتباره درسا يستفاد منه، تقدير الوقت و إدراكه لأهميته في نجاح مشروعه.

الحالات الممكنة للمقاولاتية: إن مبادرات الأفراد لإقامة مشاريعهم المقاولاتية الخاصة يمكن أن تتم عبر ثلاث طرق، منها خلق مؤسسة جديدة و إدارتها و تطويرها، أو عن طريق شراء مؤسسة قائمة أو عن طريق اللجوء إلى المقولة من الداخل، و لكل طريقة متبعة ما يميزها. فإنشاء مؤسسة جديدة تعتبر عملية معقدة و تتم نتيجة لتوفر المقاول على فكرة إبداعية حول موضوع معين، و يمكن أن تنشأ المؤسسة إما عن طريق التفريع(essaimage)، أو تكون عن طريق الحصول على

امتياز (franchise)، أو تكون عن طريق تأسيس فروع (création de filiales)، و في هذه الحالة تكون المخاطر قليلة بالنسبة للمقاول الذي يعمل لحساب المؤسسة الأم و ينال امتيازات تماثل تلك الممنوحة للإطارات و المدراء (طاهر محسن منصور الغالبي، 2008، ص183). أما طريقة شراء الأعمال القائمة فهي مفيدة خاصة في حالة الأعمال التي تواجهها صعوبات مما يؤدي إلى تسويتها وتطويرها. أما المقاولاتية من الداخل فهي تكثر وتكرر في المؤسسات التي يتمتع موظفوها بخصائص إبداعية، الذين يباشرون أنشطة وينظّمونها لصالح مؤسستهم، مما يساعدها على تنويع منتجاتها وتطويرها باستمرار.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

منذ بداية الثمانيات، ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الاقتصادي و تحريك الجهاز الانتاجي، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة و في تلبية حاجات المواطنين و الدليل على الاهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددّها، و صدور القوانين التي تسهل عملها و تنظّمه، و في هذا المحور سنحاول التطرق إلى أهم المراحل التي ميزت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كذا دورها في الاقتصاد الوطني بالإضافة للتحديات التي تواجهها.

🚩 تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلد إلى آخر نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية و الامكانيات التكنولوجية بين هذه البلدان، وكذا اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين المعايير الكمية (عدد العمال، حجم رأس المال) و المعايير النوعية (طبيعة الملكية و الإدارة)، فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة الحجم بالنسبة لبلد نامي، الأمر الذي يجعل الاتفاق على تعريف محدد و شامل للمؤسسات أمر صعب للغاية (جمال بلخباط جميلة، 2006، ص633)، أما المشرع الجزائري فقد جمع بين عدة معايير في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ يؤكد على أنها مؤسسات مستقلة، تنتج سلعا و/أو خدمات، تشغل أقل من 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري (2) دينار و أن لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار (القانون رقم 18/01، ص08)، كما هو موضح في الجدول الموالي.

تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر			الجدول رقم: 01
الحجم	المعيار	عدد العمال	رقم الاعمال
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 200 الى مليارين دج	من 100 الى 500 مليون دج

فمعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تركز على عدد العمال، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية.

✚ خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: يتسم قطاع المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في الجزائر أساسا بما يلي (بن نعمان محمود، 2012، ص-ص: 28-29):

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية هي في الغالب مؤسسات عائلية، لا تميل إلى الانفتاح على رأس مال أجنبي، كما أن تمويلها يعتمد غالبا على مصادر غير رسمية، ففي دراسة شملت 50 مؤسسة صغيرة جزائرية فإن 26 منها اعتمدت في تمويلها على مصادر غير رسمية (العائلة والأصدقاء)،
- يتم التوظيف في م ص م الجزائرية بالاعتماد على العلاقات الشخصية و العائلية، فوفق إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2003 فإن %63,57 من العمال في المؤسسات الخاصة (معظمها مؤسسات صغيرة ومتوسطة) وظفوا بهذا الشكل و %1,58 عن طريق إعلانات و %0,62 عن طريق الامتحان ،
- جزء من نشاطات المؤسسات تتم بطريقة غير رسمية (تمويل، إنتاج، تمويل) ، فقد نمت كثيرا النشاط غير الرسمي للمؤسسات، خاصة في ظل الأزمة و عدم الاستقرار التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات، إذ لم يكن من أولويات الدولة آنذاك محاربة هذا النوع من النشاط في ظل تلك الظروف،
- سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو أساسا محلي وطني و من النادر أن يكون عالمي،
- التعاون و التنسيق بين المستثمرين و السلطات ليس ناميا بشكل كبير،
- آليات نمو المؤسسات كالاندماج مثلا هي غير مستعملة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مع أنه يعد من أحسن الخيارات لمواجهة تحدي العولمة، و هجوم الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق الجزائرية،

▪ المؤسسات الصغيرة التي تشغل ما بين 1 و 9 عمال هي التي تهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تشكل نسبة 94% من مجموع (م ص م) في الجزائر.

3. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أشكالها مكانة هامة في سياسة الانعاش الاقتصادي التي باشرتتها الجزائر منذ مطلع التسعينات، نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب العمل و خلق الثروة.

✚ تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموا متسارعا بعد الاستقلال، و يتضح هذا التطور من خلال ما تعكسه الاحصائيات المبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم: 02 تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2004-2016)

السنوات الطبيعية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤسسة خاصة	225449	245842	269806	293946	392013	847411	618515	511856	550511	601583	656949	537901	577386
مؤسسة عمومية	788	874	739	666	626	591	557	572	557	557	542	532	438
الصناعات التقليدية/ النشاطات الحرة	86732	96072	106222	116347	126887	169080	-	146881	160764	175676	194562	396136	436251
المجموع	312959	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1014075

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرات المعلومات الإحصائية للفترة 2004-2016، حسب الموقع <http://www.industrie.gov.dz>

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما فيها نشاطات الصناعات التقليدية، عرف زيادة هامة خلال الفترة 2004-2016، و ذلك بانتقال عدد مؤسساته من 312959 مؤسسة سنة 2004 إلى 1014075 مؤسسة سنة 2016، بمعدل نمو قدره 2.24%، و تعود أصل هذه الزيادة إلى الوتيرة المتسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، و على عكس وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة نجد أن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة التابعة للقطاع العام، قد عرفت وتيرة إنشاءها ثباتا مصحوبا بتدهور في تعدادها، و يلاحظ في هذه الفترة أن ديموغرافية هذه المؤسسات تعرضت لظاهرتين أثرتا بطريقة عكسية على تعدادها العام، حيث:

- أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها، تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخصوصة و الشراكة،
- ساهمت عملية الخصخصة بأشكالها المختلفة (جزئية أو كلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغيير طبيعة الملكية. (ضو نصر، ص11)

و انطلاقا من سنة 2008 أدخلت المؤسسات الخاصة ذات الشخص الطبيعي في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يطلق عليها أيضا اسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمهن الحرة، و هي المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة و الأنشطة القانونية كمكاتب المحامين، الموثقين، الصيادلة و المخابر الطبية، بالإضافة إلى مهن حرة أخرى تعتبر منشآت تجارية لإنتاج الخدمات كانت غائبة عن المنظومة الإحصائية، مما أدى إلى تزايد مستمر لعددتها، إلا أنه في سنة 2010 أدمجت معها المؤسسات الحرفية عند فصل مؤسسات الصناعات التقليدية عن احصاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما لا يعطي مدولا حقيقيا على تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سليمان ناصر، عواطف محسن، 2014، ص07)، وبمقارنة السنتين الأخيرتين نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة دائما في ارتفاع مستمر بنسبة 7.34% و 10.12% على التوالي، وهذا ناجم عن اهتمام الدولة المتزايد بهذا القطاع و سعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم انشاء هذا النوع من المؤسسات و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1014075 في نهاية جوان 2016 منها 438 مؤسسة عمومية بمعدل نمو 8.5% مقارنة بسنة 2015.

✚ تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط: تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خمس قطاعات أساسية هي الفلاحة و الصيد البحري، المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية والخدمات، ويتبين تطور تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة 2010-2013 حسب قطاعات النشاط المختلفة ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم: 03 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2013-2016

قطاع النشاط	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	2016 سداسي 1
الزراعة والصيد البحري	4616	5038	5626	7094
المحروقات والطاقة المناجم والخدمات المتصلة	2259	2439	2639	3201
البناء والأشغال العمومية	1500910	159775	168557	169124
الصناعة التحويلية	73037	78108	83701	99275
الخدمات	228592	251629	277379	298692
المجموع	459414	851511	537901	577386

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشریات المعلومات الاحصائية للفترة 2013-2016، حسب الموقع <http://www.industrie.gov.dz>

يحتل قطاع الخدمات الصدارة في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، حيث تقارب نسبيته النصف من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية، بينما النسبة ضئيلة جدا في باقي القطاعات الأخرى، و خلال الفترة 2013-2016، كان معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات مقدرا 30%، و قطاع المحروقات بنسبة 41% و قطاع الزراعة بنسبة 53% وهذا راجع للأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع في إطار المحافظة على الثروة الحيوانية و الفلاحية و كل أشكال الدعم المقدمة للمستثمرين بمختلف فئاتهم، أما عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فنجد أن التطور الحاصل بهذا القطاع بلغ نسبة 4,69%.

المحور الثاني: العراقيل والصعوبات التي تعيق تطور المشروعات المقاولاتية في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المشاريع المقاولاتية في الاقتصاد الوطني، و الاهتمام المتزايد الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه الكيانات، و تطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية لصالحها، إلا أنه لا تزال هناك عراقيل وصعوبات عديدة تعاني منها المقاولاتية وتعرقل مسيرتها نحو التطور والنمو، محبطة لعزائمها وقدراتها وطاقتها وتوهن في مجملها قوى التنمية، وتتنوع هذه العراقيل من حيث طبيعتها ما بين إدارية ومالية وجبائية وعقارية، ويمكن تلخيص هذه العراقيل في العناصر الموالية (سلطاني محمد رشدي، 2006، ص 100):

1. العراقيل الإدارية: إن المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس ملائما لنموها و بالتالي لتطورها، و يعود ذلك أساسا إلى بطئ الإجراءات الإدارية وتعقيدها، فعملية تقييد المؤسسة في السجل التجاري تستغرق مدة طويلة، وتتطلب عددا من الوثائق تتعدى أحيانا 18 وثيقة لإجرائها، كما أن أغلب المستثمرين يفتقدون في مرحلة إنشاء المشروع إلى المعلومات الضرورية المتعلقة باستثماراتهم،

الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اختيارات خاطئة لنوع النشاط، فمرحلة الاختيار تعتبر مهمة لنجاح كل مشروع مقاولاتي، إذ يتم فيها تقدير حظوظ نجاحه مع الامكانيات المسخرة والمعارف المطلوبة حول ميدان النشاط من المقاولين المعنيين، هذا بالإضافة إلى ضعف الجاهزية التكنولوجية في البلد، و التي كانت سببا لتصنيف الجزائر في المرتبة 140/126 دولة، إذ يؤثر ضعف البيئة التكنولوجية على كفاءة و المشاريع المقاولاتية و مستقبلها،

2. **العراقيل المرتبطة بالتمويل** : يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المقاولات في الجزائر، وهذا بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى هذه المؤسسات (فتات فوزي، عمراني عبد القادر قمار، 2006، 791)، فالحصول على القروض البنكية يشكل قيدا كبيرا بالنظر إلى حجم الضمانات و الرهون التي يستحيل على المشروعات الصغيرة امتلاكها، أسعار الفائدة و شروط التسديد، رفض تحمل المخاطر من طرف البنوك، هيمنة أفكار التخطيط المركزي على ذهنيات المسيرين (نمط التنظيم المصرفي المتميز بالقرارات المركزية)، الإجراءات المصرفية الثقيلة، فعلى سبيل المثال أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن عملية نقل صك بنكي من بنك إلى آخر يقع في نفس المدينة قد تأخذ على الأقل شهرا، و في دراسة للبنك العالمي على 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض للاستثمار تقدر بـ 5.5 شهر للمؤسسات الكبرى العمومية و الخاصة، و تصل المدة إلى حوالي سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الخاصة،

3. إن صعوبة الحصول على القروض تعكس جزئيا ضعف القطاع البنكي و عدم تكيفه مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، هذه الحقائق دفعت بأصحاب هذه المشروعات باستعمال أموالها الخاصة غير الكافية و من ثم اللجوء إلى السوق الموازي للعملة لتغطية احتياجاتهم التمويلية، لكن البنوك من جهتها تبرر ذلك بأن هذه المؤسسات لا تتمتع بأموال خاصة كافية و ضمانات حقيقية (إنشاء صندوق ضمان القروض في الجزائر موجه لهذه المؤسسات)، الطابع العائلي لهذه المؤسسات، زيادة على أن القواعد الاحترازية في التسيير تتطلب الحيطة و الحذر في التعامل مع هذه المؤسسات (بلوناس عبد الله، 2006، ص129)، كما أن نقص كفاءة السوق المالية في الجزائر تحد من خيارات أصحاب المقاولات في الحصول على التمويل اللازم بهذه الطريقة، وفي هذا الصدد فإن الجزائر صنفت في المرتبة 135 ضمن 140 دولة تتميز سوقها المالية بالضعف،

4. **العراقيل المرتبطة بالعقار** : يعاني المستثمرون بصفة عامة (أفراد و مؤسسات) في الجزائر من مشكل الحصول على قطعة أرض لإقامة مشاريعهم الاستثمارية، و لهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم إمكان حصول المستثمر على عقد ملكية العقار

تشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك مما يقلل من فرص تمويل المشاريع المقاولاتية في غياب بدائل تمويلية أخرى أمامها. يضاف إلى هذا العامل تدني البنى التحتية وتدهور محيط المؤسسة التي تؤثر سلبا على توريد و صرف المواد و اللوازم الضرورية للعملية الإنتاجية للمقاولات، فالجزائر صنفت في المرتبة 140/105 في الفترة 2015-2016،

5. **العراقيل المرتبطة بالجباية** : فبالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المشاريع الاستثمارية بما فيهم المؤسسات المقاولاتية ، فلا تزال المشروعات المقاولاتية تعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح و من الاشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال و في أحيان أخرى من رسوم متعلقة بالبيئة،

6. **العراقيل الجمركية**: يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور، وهذا ما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المقاولات خاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي، (فتات فوزي، ص-ص: 791-792)

7. **ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر**: المنتظر في حقل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفضيله للنشاط في قطاع المحروقات، و هو ما حرم هذه المؤسسات من فرص للشراكة والاستفادة من مزاياه ككسب الخبرة في الإدارة والتسيير، التمويل، التكنولوجيا، فتح أسواق للتصدير، و ربما يعود هذا العزوف إلى البيئة الإدارية غير الملائمة، مستوى الخدمات الضرورية لمزاولة النشاط، وسائل الاتصال، الوضع الأمني في فترات سابقة،...

8. تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصوص التجارة الخارجية عدة صعوبات سواء تعلق الأمر بنشاط التصدير أو الاستيراد:

✚ **من جانب الاستيراد لمدخلات الإنتاج**: تواجه المؤسسات الخاصة عقبات أثناء استيرادها للمواد الضرورية لعملياتها الإنتاجية لقلة خبرتها في الاستيراد والمعاملة التمييزية بين المستوردين فيما يتعلق بالضرائب الجمركية، ثقل الإجراءات الإدارية في التسيير المادي والمعلوماتي للمواد المستوردة مما يحملها تكاليف إضافية مرتفعة (مدة الشحن و التفريغ، اختناق الموانئ، تلف و سرقة المنتجات...)،

✚ **من جانب التصدير**: حاولت العديد من المؤسسات صرف منتوجاتها خارج السوق المحلية عن طريق دخولها في عمليات التصدير، إلا أنها واجهت صعوبات في ذلك، وأن وضعياتها معقدة،

- ويفسر ذلك بالمستوى الضعيف لصادرات السلع والخدمات خارج المحروقات إلى غاية اليوم، نقص جهود و هياكل الدعم لنشاط التصدير (بلوناس عبد الله، 2006، ص-ص: 129-130).
9. **عراقيل متعلقة بنقص المعلومات و الشفافية :** عن الهيكل الصناعي و متطلبات القروض الصناعية الميسرة ودور الحكومة في القطاع الصناعي، و في بعض الأحيان لا تتوفر القاعدة المعلوماتية الأساسية المطلوبة لاتخاذ القرار في شأن الدخول في صناعات جديدة من قبل المؤسسات الخاصة،
10. في ظل ظروف العولمة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تزايد عمليات تحرير التجارة والاستثمار يتوقع أنه سيزداد ارتفاع حدة المنافسة للصناعة الجزائرية محليا و خارجيا، و سوف تواجه المشاريع المقاولاتية صعوبات كبيرة و تحديات متعددة تجعلها في وضعية منافسة غير متكافئة مع نظيراتها من الصناعات المستوردة و في منافسة كبيرة مع مثيلاتها في النشاط من المؤسسات الكبيرة، كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و اتفاق التجارة العربية الحرة يشكل تحديات للصناعة الوطنية، و يتوقع حدوث تأثيرات سلبية على تنافسية المشروعات المقاولاتية بوجه خاص من جراء تعديل بعض الأنظمة و الإجراءات التجارية انسجاما مع أحكام المنظمة، مثل الأحكام المتعلقة بالموصفات و القياس، و تطبيق الأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، و ما ينجر عن ذلك من تكاليف إضافية، و هو ما يحد من قدرتها على مواجهة المنتج الأجنبي،
11. في ظل بيئة تنافسية تطبعها سياسة الانفتاح غير المتحكم فيها، تتميز السوق الجزائرية في الوقت الراهن بنقص التجانس و التنسيق على مستوى التنظيم و التنشيط و الرقابة من طرف مختلف الأعوان الاقتصاديين المعنيين (مصلحة الجمارك، مصالح الضرائب و التفتيش و معايير و أنظمة النوعية والملكية الصناعية و الشهادات)، و مع ضعف الإمكانيات و ضعف التسيير لم تستطع المؤسسات المقاولاتية التأقلم مع ظروف السوق التي تميزها المنافسة الشديدة بسبب حرية الاستيراد المكثف للسلع التامة الصنع التي يتم بيعها على حالها، مما شجع على المضاربة في التوزيع على حساب الإنتاج والاستثمار، كما انعكست سلبا على المؤسسات التي مس العديد منها الإفلاس و الانسحاب من السوق أو تحويل نشاطها و هي نقطة جديرة بالدراسة و الاهتمام،
12. **ضغوطات تسويقية:** من حيث نقص خبرة هذه المقاولات كمؤسسات حديثة النشأة و نقص المعلومات و الإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على السوق و المواصفات المطلوبة الناتجة عن عدم القيام بالبحوث التسويقية و تجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها، و ظهور صناعات ومنتجات جديدة بديلة باستمرار و بتكاليف أقل، و محدودية رأس المال الاجتماعي بما لا يسمح بالإنتاج والعرض بكميات أكبر، نقص المعلومات حول حركية الأسعار و تقلبات ظروف الطلب على بعض

المنتجات و انعكاس ذلك على كفاءة المقاولات، ضيق السوق الوطنية الناتج عن نشاط الاستيراد الواسع للسلع و تدهور القدرة الشرائية للمواطنين و عدم وجود منافذ جديدة لتصريف المعروض من السلع (رضا فويعة، 1997، ص 65).

إن تلاقي هذه العراقيل و تقاطعها مع ظروف أخرى غير ملائمة للمشاريع المقاولاتية أثر عليها سلبا وأدى إلى زوالها وغيابها من المشهد الاقتصادي، وهو ما يفسر بمعدل اختفاء المؤسسات (taux de mortalité)، وهو يعبر عموما عن عدد المؤسسات التي توقف نشاطها الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وتتسحب من ميدان انتاج السلع و الخدمات، و يمكن أن نلخص تغيرات هذا المؤشر و حركة المؤسسات في الاختفاء ضمن الجدول الموالي :

الجدول رقم:04 معدل اختفاء المؤسسات من النشاط الاقتصادي بين 2013-2016

السنة	2013	2014	2015	1S 2016
العدد الاجمالي للمؤسسات	777259	851511	934569	1014075
عدد المؤسسات المنسحبة	8791	9585	8646	12650
معدل الانسحاب (الخروج) الكلي	%1.13	%1.12	%0.925	%1.247
عدد المنشأة خلال السنة	39355	39343	84223	84214
نسبة المؤسسات المنسحبة إلى المؤسسات المنشأة سنويا	%22.33	%24.36	%10.26	%15.02

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نشریات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة ، الاعداد 26،28،29.

ويلاحظ من الجدول أن معدل اختفاء المؤسسات من النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2013 حتى السداسي الأول من 2016 بالنسبة للمؤسسات المنشأة تعتبر مهمة نوعا ما على الرغم من اتجاهها للانخفاض خلال السنتين الأخيرتين، و فيما يتعلق بالسداسي الأول لـ2016، فإنه من كل مئة (100) مؤسسة منشأة خلال الفترة تختفي منها 15 مؤسسة نتيجة لمواجهتها لأحد أو أكثر من العراقيل التي تم التطرق إليها أعلاه، و بالنظر إلى القطاعات نجد أن قطاع الخدمات سجلت أكبر حالات الاختفاء أو تشييب للمؤسسات بـ 4460 مؤسسة، أي بمعدل قدر بـ 54% من اجمالي الانسحابات، تعلقت حالات الانسحاب في معظمها بالمؤسسات ذات الشخصية المعنوية في قطاع الخدمات، غير أن القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة سجل حالات خروج كبيرة نسبيا للمؤسسات بمعدل 30.99% و هذا بسبب عدم تنافسيتها أو لعدم جاهزيتها للانطلاق تماما.

المحور الثالث : صور مساهمات المشاريع المقاولاتية في التنمية في الجزائر،

تلعب المشروعات المقاولاتية والمؤسسات عامة دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني، ويتضح دورها

هذا من خلال ما يلي :

1. المساهمة في الانتاج الداخلي الخام: يشمل الناتج الداخلي الخام كل ما تم إنتاجه داخل الحدود

الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج

المملوكة للمواطنين أو الأجانب(سهلة مداني، 2013، ص41) ، ولقد كانت للمشروعات المقاولاتية

مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، و يبين لنا الجدول الموالي هذه المساهمة خلال الفترة الممتدة

بين 2003 و 2011 :

الجدول رقم: 05 مساهمة المشروعات المقاولاتية في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2003-2011

الوحدة: مليار دج

الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في المنتج الداخلي الخام	550,6	22,9	598,65	21,8	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,2	686,59	16,2	816,8	16,41	827,53	15,02	923,34	15,23
نسبة القطاع الخاص في المنتج الداخلي الخام	1884,2	77,1	2146,75	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,8	3551,33	83,8	4162,02	83,59	4681,68	84,98	5137,46	84,77
المجموع	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,92	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,8	100

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية للفترة 2003-2014 ، حسب الموقع <http://www.industrie.gov.dz>.

2013		2012		الطابع القانوني
قيمة	%	قيمة	%	
24,893	11,7	793,38	12,01	نسبة القطاع العام في المنتج الداخلي الخام
6741,19	88,3	5813,02	87,99	نسبة القطاع الخاص في المنتج الداخلي الخام
7634,43	100	6606,4	100	المجموع

و من الجدول، و باستبعاد القطاع العام، نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا من مشاريع مقاولاتية يمثل نسبة كبيرة بلغت 88.3 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، و هو مؤشر على مدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن القطاع العام لا يمثل سوى 11,7%، فالأرقام المقدمة تعتبر مؤشرا جيد على نجاح تجربة المقاولاتية في الجزائر، و أن المجتمع قد تكيف بشكل سريع و مرن مع التغيرات الاقتصادية للجزائر رغم الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات المتعاقبة.

2. **المساهمة في التشغيل** : لقد تسببت الإصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينات و خاصة في منتصف التسعينات إلى ظهور بطالة كبيرة ناتجة عن تسريح العمال و حل المؤسسات الاقتصادية العمومية، و قد تأخرت الجزائر في ظل الظروف الأمنية و الاقتصادية في إيجاد بديل سريع يمتص اليد العاملة المتزايدة، وشكلت المشروعات المقاولاتية للخواص الأداة الأساسية لامتصاصها، حيث أن سهولة تكوينها يسمح بتوفير مناصب عمل دائمة خاصة لما يصاحب ذلك نمو اقتصادي متزايد (سهلة مداني، 2013، ص 39).

و الجدول الآتي يوضح لنا مساهمة المشروعات المقاولاتية في التشغيل في الجزائر خلال الفترة
2013-2002

الجدول رقم: 06 مساهمة المشاريع المقاولاتية في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2013-2002

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	طبيعة المؤسسة
1953636	1 800 742	1676111	1577030	1274465	1233073	1064983	977942	888829	592758	550386	538055	مؤسسة خاصة
48256	47 375	48086	48656	51149	52789	57146	61661	76283	71826	74764	121504	مؤسسة عمومية
\	\	\	\	324170	254350	233270	213044	192744	173920	79850	71523	الصناعات التقليدية
2001892	1848117	1724197	1625686	1649784	1540209	1355399	1252647	1157856	838504	705000	731082	المجموع

2016	2015	2014	طبيعة المؤسسة
سداسي 1			
2452216	2327293	2110665	مؤسسة خاصة
35698	43727	46567	مؤسسة عمومية
\	\	\	الصناعات التقليدية
2487914	2371020	2157232	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية للفترة 2002-2016، حسب الموقع <http://www.industrie.gov.dz>

وبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن التطور الكبير لمساهمة المؤسسات الخاصة المنشأة بمبادرات ذاتية بمختلف أشكالها في عالم الشغل خلال الفترة 2002-2016، حيث ساهمت هذه المؤسسات في السداسي الأول من سنة 2016 في تشغيل ضعفي ما تم توظيفه في عام 2002، و ذلك بمقدار تطور قيمته 1.756.832 منصب شغل خلال 17 سنة الأخيرة، أي بمعدل إنشاء حوالي 103.343 منصب عمل خلال كل سنة، ونجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة هي الأكثر فعالية و ديناميكية في تحقيقها و إنشائها، حيث تجاوزت نسبة مساهمتها في التشغيل خلال السداسي الأول من سنة 2016 نسبة 98,50 % و عليه،

فتشجيع دعم و انشاء مقاولات ومؤسسات صغيرة و متوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وامتصاص نسبة مهمة من اليد العاملة، خاصة في ظل عدم قدرة الوظيف العمومي و القطاع الصناعي على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين و طالبي العمل نتيجة سياسة ترشيد النفقات التي تنتهجها الدولة (سياسة التقشف).

3. **المساهمة في ترقية الصادرات** : تمتلك المشروعات الخاصة قدرة كبيرة على دخول الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، ويؤدي هذا تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات (ربيعة بركات، سعيدة دويخ، 2011)، ويتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، والجدول الآتي يبين صادرات القطاع الخاص خارج المحروقات مقارنة بالواردات:

الجدول رقم: 07 مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	684	734	763	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
الواردات	9940	12009	13535	18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801
نسبة التغير	\	13,27	3,95	3,27	15,1	17,53	11,63	62,77	-45,9	54,63	32,73	1,76
المساهمة في الصادرات الكلية	3,57	3,89	3,1	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93	2,96

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية للفترة 2001-2012، حسب الموقع <http://www.industrie.gov.dz>

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات و الواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2012 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات نسبة 3.9%، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، و عليه، فبرغم مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن حصة مساهمتها في التصدير خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بمستوى دول العالم في هذا المجال. فمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات تعتبر ضعيفة، حيث تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة 92,79% سنة من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2015 بمعدل انخفاض 57,1% مقارنة بسنة 2014 أي ما يعادل 4,68 مليار دولار لسنة

المشاريع المقاولاتية بين ضرورة تجاوز العراقيل والمساهمة في التنمية
في الجزائر

2014 مقارنة بـ 2,01 مليار دولار لسنة 2015 ، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة و مقدرة بـ 7,21% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 156 مليون دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل % 99 من مجموع المؤسسات في الجزائر، و الجدول الموالي يوضح مجموعة المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات :

الجدول رقم : 08 أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009-2015 مليون دولار أمريكي

تعيين المنتج	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت و المواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت	311,79	29,25	518,69	32,04	836,01	40,54	909,17	41,57	721,55	51,43	988,55	36,35	588,07	28,51
النشادر مزروعة الماء	147	13,79	257,09	15,88	371,73	18,03	481,21	22,00	223,43	15,93	567,81	21,99	502,31	24,35
سكر الشمندر	7,00	0,66	231,35	14,29	265,23	12,86	207,97	9,51	174,48	12,44	228,14	8,84	149,85	7,26
فوسفات الكالسيوم	75,83	7,11	109,95	6,79	128,34	6,22	152,88	6,99	55,11	3,93	95,96	3,72	95,29	4,62
الزنك على شكل خام	36,76	3,45	61,42	3,79	19,05	0,92	14,85	0,68	13,59	0,97	292,42	11,33	438,85	21,27
الهيدروجين و الغازات النادرة	45,76	4,29	42,66	2,63	39,14	1,90	36,04	1,65	27,45	1,96	47,01	1,82	24,95	1,21
الكحول غير الحلقية	17,06	1,60	27,50	1,70	41,75	2,02	3,10	2,24	25,95	1,85	47,32	1,83	35,30	1,71
المياه بما فيها المعدنية	22,30	2,09	22,31	1,38	25,72	1,25	31,13	1,42	17,33	1,24	/	/	/	/
التنمر	14,30	1,34	17,55	1,08	23,37	1,13	24,71	1,13	17,48	1,25	38,79	1,50	34,44	1,67
الصفائح أو اللوحات الجليدية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	11,80	0,46	9,89	0,48

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرة المعلومات الإحصائية للفترة 2001-2015 ،

حسب الموقع <http://www.industrie.gov.dz> و الموقع www.douane.gov.dz

ونلاحظ أن منتجات الجزائر المصدرة تتكون أساسا من:

- منتجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 6,01% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 130 مليون دولار.
- السلع الغذائية بنسبة 0,6% من القيمة الإجمالية للصادرات و ذلك بقيمة تقدر بـ 13 مليون دولار،
- المنتجات الخام بنسبة 0,46% من القيمة الإجمالية للصادرات ، سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0,09%، 0,05% (www.douane.gov.dz).1015).

خاتمة :

تزايد الاهتمام من طرف مختلف الهيئات و الأعوان الاقتصاديين بموضوع المشاريع المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية المتوازنة، فهي مبادرات مرنة و متكيفة مع متغيرات المحيط تهدف إلى انشاء منظمات اقتصادية تكون قادرة على خلق القيمة بإدماج مختلف عناصر الانتاج لتوفير ما يحتاجه المستهلكين من سلع أو خدمات، فمبادرة إطلاق مقاوله يمكن أن تتم بطرق متعددة كإنشاء مؤسسة من العدم، أو المقاوله من الداخل أو عن طريق الامتياز أو بواسطة خلق الفروع، و تختلف معايير تصنيف هذه المقاولات ، إلا أن المشرع الجزائري جمع عدة مؤشرات كمية لتعريفها و تصنيفها.

و تواجه المقاولاتية في البيئة الجزائرية عراقيل وصعوبات مختلفة، إلى درجة أن يجد أصحاب المقاولات أنفسهم أمام خيار توقيف نشاطاتهم الاقتصادية و الانسحاب من المنافسة، و قد بين مؤشر اختفاء(خروج)(radiation ou mortalité) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نسبة خروج معتبرة مقارنة إلى تلك المنشأة خلال الفترة، وقد وصلت في بعض الفترات إلى أكثر من 20% كم في سنة 2014، وتتمثل العراقيل الرئيسية التي تواجه المقاولات والمؤسسات في عراقيل إدارية وتنظيمية وتمويلية وتسويقية وعقارية و جبائية، كما تعاني المؤسسات الجزائرية من نقص تنافسيتها وتدني البنية التحتية وعدم كفاءة السوق المالي للجزائر.

وعلى الرغم من ضعف مستوى المقاولاتية في الجزائر مقارنة بدول أخرى متطورة ، نجد أن لهذه الكيانات الاقتصادية مساهمات متعددة الجوانب اقتصادية واجتماعية وفنية وغيرها، فدورها واضح على سبيل المثال في زيادة مستوى الإنتاج الداخلي للبلد، وفي التشغيل ورفع كفاءته، وفي دعم الصادرات خارج المحروقات مما يصحح الاختلالات التي تحدث أحيانا للميزان التجاري للبلد، وعليه يمكن استخلاص أن الظرف الحالي يحتم على السلطات المكلفة بتخطيط الإستراتيجية الاقتصادية للوطن توطئة كل العقبات أمام المقاولاتية وتهيئة أحسن الظروف المواتية لإشراكها في المسار التنموي للبلد.

المراجع والهوامش:

أ - المراجع باللغة العربية:

1. العربي تيفاوي(2010)، دور حاضرات الاعمال في بناء القدرة التنافسية في م ص م كنموذج للمقاولاتية،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاولاتية-التكوين و فرص العمل، جامعة بسكرة، ص09.
2. وفاء رايس(06-08/04/2010)، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى المقاولاتية-التكوين و فرص الاعمال،جامعة بسكرة ،الجزائر،ص10. 1
3. طاهر محسن منصور الغالي(2008)، ادارة و استراتيجيات منظمات الاعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، ص183. 1
4. جمال بلخباط جميلة(2006)، متطلبات تأهيل م ص م الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، ص 633.
5. القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادر في 2001/12/15، ج.ر. عدد 77، ص 08.
6. بن نعمان محمود(2012)، مساهمة م ص م في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص-ص: 28-29.
7. سليمان ناصر، عواطف محسن(2014)، قطاع م ص م كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، ص 07.
8. سلطاني محمد رشدي(2006)، التسيير الاستراتيجي م ص م بالجزائر واقعه، أهميته و شروط تطبيقه، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، ص 100.
9. فئات فوزي، عمراني عبد القادر قمار(2006)، م ص م كاختيار استراتيجي لتنمية الاقتصاد في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، ص 791.
10. بلوناس عبد الله(2006)، م ص م و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، ص 129.
11. رضا فويعة(1997)، دور المؤسسة الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادية و الاجتماعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 08، مصر، ص 65.
12. سهيلة مداني(2013)، بدائل تمويل م ص م دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 41.
13. ربيعة بركات، سعيدة دوباخ(2011)، مساهمة م ص م في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس.

ب - المراجع باللغة الأجنبية:

14. 1 Sophie boutillier et dimitri uzumidis,la legende de l'entrepreneur,edition la decouverte et syros,paris,1999,p23.
15. www.douane.gov.dz